الاتفاقية المتعلقة بالحق في ابرام المعاهدات

**ظهير شريف رقم 1.73.348 بتاريخ 8 رجب 1393
(8 غشت 1973) بنشر الاتفاقية المتعلقة بالحق في ابرام
المعاهدات والموقع عليها بفيينا يوم 23 مايو 1969¹**

الحمد لله وحده

الطابع الشريف - بداخله:

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وأبيه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أننا:

بناء على الاتفاقية المتعلقة بالحق في ابرام المعاهدات والموقع عليها بفيينا يوم 23 مايو 1969؛
وبناء على المحضر المثبت فيه ايداع وثائق المصادقة عليها بتحفظ يوم 26 شتنبر 1972،
أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي:

فصل فريد

تنشر بالجريدة الرسمية الاتفاقية المضافة الى ظهيرنا الشريف هذا المبرمة بفيينا يوم 23
مايو 1969 والمتعلقة بالحق في ابرام المعاهدات.

وحرر بالرباط في 8 رجب 1393 (8 غشت 1973).

وقعه بالعطف:

الوزير الأول،

الامضاء: أحمد عصمان.

1 - الجريدة الرسمية عدد 3239 بتاريخ 12 ذو القعدة 1394 (27 نونبر 1974) ص 3447.

اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات

ان الدول المشتركة في هذه الاتفاقية،

رعبا للدور الاساسي الذي تحققة المعاهدات في تاريخ العلاقات الدولية؛

وشعورا منها بالاهمية المتزايدة التي تكتسيها المعاهدات سواء باعتبارها مصدرا من مصادر القانون الدولي أو لكونها وسيلة من وسائل تنمية التعاون السلمي بين الامم كيفما كانت أنظمتها الدستورية أو الاجتماعية؛

واقناعا منها بأن مبادئ حرية الاختيار والقبول وحسن النية وقاعدة الالتزام بالميثاق، معترف بها على وجه الاجماع؛

وتأكيدا منها ان النزاعات المتعلقة بالمعاهدات يجب أن تسوى على غرار النزاعات الدولية الاخرى بطرق سلمية وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي؛

وتذكيرا منها بعزم شعوب الامم المتحدة على توفير الشروط اللازمة لاقرار العدالة واحترام الالتزامات المترتبة عن المعاهدات؛

وادراكا منها لمبادئ القانون الدولي المدرجة في ميثاق الأمم المتحدة مثل المبادئ المتعلقة بالمساواة في حقوق الشعوب وحققها في تسيير أمورها بنفسها ومساواة جميع الدول في السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومنع التهديد أو استعمال القوة والاحترام العام الفعلى لحقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع؛

واقناعا منها بان أعمال تدوين قانون المعاهدات وتنميته بصفة تدريجية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ستخدم أهداف الامم المتحدة المعلن عنها في الميثاق والرامية الى اقرار السلم والامن الدوليين وتنمية العلاقات الودية بين الامم وتحقيق التعاون الدولي؛

وتأكيدا منها أن قواعد القانون الدولي العرفي ستبقى جارية على المسائل غير المسواة بمقتضيات هذه الاتفاقية،

اتفقت على ما يأتي:

الجزء الاول

مدخل

الفصل 1

مدى هذه الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على المعاهدات المبرمة بين الدول.

الفصل 2

العبارات المستعملة

1 - يراد لاجل تطبيق هذه الاتفاقية:

(أ) بعبارة «معاهدة»، كل اتفاق دولي يبرم كتابة بين دول ويجرى عليه القانون الدولي سواء كان محررا في وثيقة فريدة أو في وثيقتين أو عدة وثائق مرتبطة فيما بينهما أو كيفما كان الاسم الخاص المطلق عليه؛

(ب) بعبارات «مصادقة» و«قبول» و«موافقة» و«انخراط»، حسب الحالة العقد الدولي الذي تقبل احدى الدول بموجبه على الصعيد الدولي ارتباطها بمعاهدة؛

(ج) بعبارة «وثائق التفويض التام»، الوثيقة الصادرة عن السلطة المختصة لدولة ما والمعين فيها شخص أو عدة أشخاص لتمثيل الدولة في اجراء مفاوضة أو اقرار نص معاهدة أو التصديق عليه أو في التعبير عن قبول الدولة الارتباط بمعاهدة أو في انجاز كل اجراء يتعلق بالمعاهدة؛

(د) بعبارة «تحفظ» كل تصريح من جانب واحد كيفما كانت صيغته أو اسمه تقدمه دولة عندما توقع على معاهدة أو تصادق عليها أو تقبلها أو توافق عليها أو تتخبط فيها وتهدف به الى استثناء أو تغيير المفعول القانوني لبعض مقتضيات المعاهدة في تطبيقها على هذه الدولة؛

(ه) بعبارة «دولة شاركت في المفاوضة» كل دولة شاركت في اعداد نص المعاهدة واقارره؛

(و) بعبارة «دولة متعاقدة» كل دولة قبلت الارتباط بالمعاهدة سواء كانت هذه المعاهدة قد دخلت في حيز التنفيذ أو لم تدخل فيه بعده؛

(ز) بعبارة «طرف» كل دولة قبلت الارتباط بالمعاهدة ودخلت المعاهدة في حيز التنفيذ بالنسبة اليها؛

(ح) بعبارة «دولة غير متعاقدة» كل دولة ليست طرفا في المعاهدة؛

(ط) بعبارة «منظمة دولية» كل منظمة مشتركة بين حكومات.

2- ان مقتضيات الفقرة 1 المتعلقة بالعبارات المستعملة في هذه الاتفاقية لا تمس باستعمال هذه العبارات ولا بالمدلول الذي يمكن اعطاؤه اياها في القانون الداخلي لدولة من الدول.

الفصل 3

الافواق الدولية غير الداخلة في نطاق هذه الاتفاقية

ان عدم تطبيق هذه الاتفاقية على الافواق الدولية المبرمة بين دول ورعايا آخرين يجرى عليهم القانون الدولى أو بين هؤلاء الرعايا الجارى عليهم القانون الدولى وعلى الافواق الدولية غير المبرمة كتابة لا يمس في شئ:

(أ) بالقيمة القانونية لهذه الافواق؛

(ب) باجراء العمل على هذه الافواق بجميع القواعد المبينة في هذه الاتفاقية والتي قد تطبق عليها وفقا للقانون الدولى بصرف النظر عن الاتفاقية المذكورة؛

(ج) بتطبيق الاتفاقية على العلاقات بين الدول المنظمة بأوفاق دولية يشترك فيها كذلك رعايا آخرون يجرى عليهم القانون الدولى.

الفصل 4

عدم رجعية مفعول هذه الاتفاقية

بصرف النظر عن تطبيق جميع القواعد المبينة في هذه الاتفاقية التي قد تطبق على المعاهدات وفقا للقانون الدولى من غير اعتبار الاتفاقية المذكورة فان هذه الاتفاقية لا تطبق سوى على المعاهدات التي تبرمها بعض الدول بعد دخولها في حيز التنفيذ بالنسبة لهذه الدول.

الفصل 5

المعاهدات المؤسسة بموجبها منظمات دولية

والمعاهدات التي وقع اقرارها في حظيرة منظمة دولية

تطبق هذه الاتفاقية على كل معاهدة تعتبر بمثابة العقد المؤسس لمنظمة دولية وعلى كل معاهدة تبرم في حظيرة منظمة دولية مع مراعاة كل قاعدة من القواعد الملائمة للمنظمة.

الجزء الثاني

ابرام المعاهدات والعمل بها

الفرع الأول

ابرام المعاهدات

الفصل 6

أهلية الدول لابرام المعاهدات

تؤهل كل دولة لابرام معاهدات.

الفصل 7

وثائق التفويض التام

1 - يعتبر الشخص ممثلاً لدولة ما في الموافقة على نص معاهدة أو التصديق عليه أو في التعبير عن قبول الدولة الارتباط بمعاهدة؛

(أ) إذا قدم وثائق التفويض التام الملائمة؛

(ب) أو إذا كان يتبين من اعراف الدول المعنية بالامر أو من طرف أخرى انها كانت تنوى اعتبار هذا الشخص ممثلاً للدولة في هذه الميادين وعدم المطالبة بتقديم وثائق التفويض التام.

2 - يعتبر الأشخاص الآتى ذكرهم ممثلين لدولهم بحكم مهامهم ودون حاجة الى تقديم وثائق التفويض التام:

(أ) رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ووزراء الشؤون الخارجية، فيما يخص جميع الاجراءات المتعلقة بابرام معاهدة؛

(ب) رؤساء البعثات الدبلوماسية، فيما يخص الموافقة على نص معاهدة بين دولة معتمدة أو دولة معتمد لديها؛

(ج) الممثلون المعتمدون من الدول لحضور مؤتمر دولى أو لدى منظمة دولية أو احدى الهيئات التابعة لها لاجل الموافقة على نص معاهدة في هذا المؤتمر أو لدى المنظمة أو الهيئة المذكورة.

الفصل 8

تأكيد عمل انجز دون إذن

ان كل عمل متعلق بابرام معاهدة ما ومنجز من طرف شخص غير ممكن وفقاً للفصل 7 اعتباراً مادونا له فى تمثيل دولة لهذه الغاية لا يكون له أى مفعول قانونى ما لم تؤكد هذه الدولة فيما بعد.

الفصل 9

اقرار نص المعاهدة

1 - يتم اقرار نص معاهدة ما بموافقة جميع الدول المشاركة في اعداده ماعدا في الحالات المنصوص عليها في الفقرة 2.

2 - يتم اقرار نص معاهدة ما في مؤتمر دولى باغلبية ثلثى الدول الحاضرة والمصوتة ماعدا اذا قررت هذه الدول بنفس الأغلبية تطبيق قاعدة مخالفة.

الفصل 10

التصديق على نص المعاهدة

يعتبر نص المعاهدة محددًا بصفة رسمية ونهائية:

أ) حسب المسطرة الموضوعة في هذا النص أو المتفق عليها من لدن الدول المشاركة في اعداد المعاهدة؛

ب) أو عند عدم وجود مثل هذه المسطرة بتوقيع ممثلى هذه الدول على نص المعاهدة أو العقد الختامى لمؤتمر وقع خلاله تحرير النص أو بتوقيعهم عليه بشرط الرجوع في ذلك إلى رئيس الدولة أو توقيعهم عليه بالاحرف الاولى.

الفصل 11

طرق التعبير عن قبول الارتباط بمعاهدة

ان قبول دولة من الدول الارتباط بمعاهدة ما يمكن التعبير عنه بالتوقيع أو تبادل الوثائق المؤسسة لمعاهدة أو المصادقة أو القبول أو الموافقة أو الانخراط أو بأية طريقة أخرى متفق عليها.

الفصل 12

التعبير عن قبول الارتباط بمعاهدة بالتوقيع

1- يعبر عن قبول دولة الارتباط بمعاهدة بتوقيع ممثل هذه الدولة:

- أ) اذا كانت المعاهدة تنص على أن للتوقيع هذا المفعول؛
- ب) اذا ثبت أن الدول المشاركة في المفاوضة اتفقت على أن يكون للتوقيع هذا المفعول؛
- ج) أو اذا كانت نية الدولة في تخويل التوقيع هذا المفعول تتضح من وثائق التفويض التام التي يتوفر عليها ممثلها أو وقع التعبير عنها خلال المفاوضة،
- 2- لاجل تطبيق الفقرة 1:

أ) يعتبر التوقيع بالاحرف الأولى على النص بمثابة توقيع على المعاهدة اذا ثبت أن الدول المشاركة في المفاوضة كانت قد اتفقت على ذلك؛

ب) ان التوقيع على معاهدة من طرف ممثل احدى الدول بشرط الرجوع في ذلك الى رئيس الدولة يعتبر بمثابة توقيع نهائى على المعاهدة اذا أكدته الدولة المذكورة.

الفصل 13

التعبير عن قبول الارتباط بمعاهدة

بتبادل الوثائق المؤسسة للمعاهدة

ان قبول الدول الارتباط بمعاهدة مؤسسة بوثائق متبادلة فيما بينها يعبر عنه بهذا التبادل:

- أ) اذا كانت الوثائق تنص على أن لتبادلها هذا المفعول؛
- ب) أو اذا ثبت أن هذه الدول كانت متفقة على أن يكون هذا المفعول لتبادل الوثائق.

الفصل 14

التعبير عن قبول الارتباط بمعاهدة

بالمصادقة أو القبول أو الموافقة

- 1- ان قبول احدى الدول الارتباط بمعاهدة يعبر عنه بالمصادقة عليها:
- (أ) اذا كانت المعاهدة تنص على أن هذا القبول يعبر عنه بالمصادقة؛
- (ب) اذا ثبت أن الدول المشاركة في المفاوضات كانت متفقة على طلب المصادقة؛
- (ج) اذا وقع ممثل هذه الدولة على المعاهدة مع التحفظ بخصوص المصادقة؛
- (د) أو اذا كانت نية هذه الدولة في التوقيع على المعاهدة مع التحفظ بخصوص المصادقة تتضح من وثائق التفويض التام التي يتوفر عليها ممثلها أو وقع التعبير عنها خلال المفاوضات.
- 2 - ان قبول احدى الدول الارتباط بمعاهدة يعبر عنه بالقبول أو الموافقة طبق شروط مماثلة للشروط المطبقة على المصادقة.

الفصل 15

التعبير عن قبول الارتباط بمعاهدة بالانخراط فيها

- ان قبول احدى الدول الارتباط بمعاهدة يعبر عنه بالانخراط فيها:
- (أ) اذا كانت المعاهدة تنص على أن هذا القبول يمكن أن تعبر عنه الدولة المذكورة بالانخراط في المعاهدة؛
- (ب) اذا ثبت أن الدول المشاركة في المفاوضات كانت متفقة على أن هذا القبول يمكن أن تعبر عنه الدولة المذكورة بالانخراط في المعاهدة؛
- (ج) أو اذا كانت جميع الاطراف متفقة فيما بعد على أن هذا القبول يمكن أن تعبر عنه الدولة المذكورة بالانخراط في المعاهدة.

الفصل 16

تبادل أو ايداع وثائق المصادقة على المعاهدة

او قبولها أو الموافقة عليها أو الانخراط فيها

- ان وثائق المصادقة أو القبول أو الموافقة أو الانخراط تثبت ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك قبول احدى الدول الارتباط بمعاهدة وقت:
- (أ) تبادلها فيما بين الدول المتعاقدة؛
- (ب) ايداعها لدى الدولة المودعة لديها المعاهدة؛

(ج) أو تبليغها إلى الدول المتعاقدة أو الدولة المودعة لديها المعاهدة اذا تم الاتفاق على ذلك.

الفصل 17

قبول الارتباط بجزء من المعاهدة

والاختيار بين مقتضيات مختلفة

1 - ان قبول إحدى الدول الارتباط بجزء من المعاهدة لا يكون له مفعول الا اذا كانت المعاهدة تسمح بذلك أو اذا كانت الدول المتعاقدة الأخرى تقبله بصرف النظر عن مقتضيات الفصل 19 وما يليه الى الفصل 23.

2 - ان قبول إحدى الدول الارتباط بمعاهدة تسمح بالاختيار بين مقتضيات مختلفة لا يكون له مفعول الا اذا كانت المقتضيات التي يشملها واضحة كل الوضوح.

الفصل 18

الالتزام بعد الحيلولة دون تحقيق الغرض من معاهدة

وموضوعها قبل دخولها في حيز التنفيذ

يجب أن تمتنع كل دولة من القيام بأعمال قد تحول دون تحقيق الغرض من معاهدة وموضوعها:

(أ) اذا وقعت على المعاهدة أو تبادلت الوثائق المؤسسة للمعاهدة مع التحفظ بخصوص المصادقة أو القبول أو الموافقة ما لم تعبر عن نيتها في عدم الاشتراك في المعاهدة؛

(ب) أو اذا عبرت عن قبول ارتباطها بالمعاهدة خلال الفترة السابقة لتاريخ العمل بالمعاهدة وبشرط أن لا يكون هذا التاريخ قد أجل بصفة غير قانونية.

الفرع الثاني

التحفظات

الفصل 19

ابداء التحفظات

يجوز لكل دولة وقت التوقيع على معاهدة أو المصادقة عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانخراط فيها ان تبدي تحفظا ماعدا:

(أ) اذا كان التحفظ ممنوعا في المعاهدة؛

(ب) اذا كانت المعاهدة تنص على أنه لا يمكن أن تبدي الا تحفظات معينة لا تشمل التحفظ المقصود؛

(ج) أو اذا كان التحفظ في الحالات غير المشار إليها في المقطعين، «أ» و «ب» لا يتلاءم والغرض من المعاهدة وموضوعها.

الفصل 20

قبول التحفظات والتعرض عليها

- 1 - ان التحفظ الماذون فيه بصريح العبارة في المعاهدة لا تدعو الضرورة إلى قبوله فيما بعد من طرف الدول المتعاقدة الاخرى ما عدا اذا كانت المعاهدة تنص على ذلك.
- 2- اذا تبين من العدد القليل للدول المشاركة في المفاوضة ومن الغرض من معاهدة وموضوعها أن تطبيق المعاهدة في مجموعها بين كل الاطراف يعتبر شرطا اساسيا لقبول كل طرف منها الارتباط بالمعاهدة وجب أن تقبل جميع الاطراف تحفظا ما.
- 3 - اذا كانت احدى المعاهدات تؤلف عقدا تأسيسيا لمنظمة دولية وجب أن يحظى التحفظ بقبول الهيئة المختصة بالمنظمة المذكورة ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك.
- 4 - في الحالات غير المشار اليها في الفقرات السابقة ينبغي اعتبار ما يلي ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك:
 - أ) يترتب عن قبول تحفظ من لدن دولة أخرى متعاقدة أن الدولة التي أبدت التحفظ تصبح طرفا في المعاهدة بالنسبة لهذه الدولة الاخرى اذا كان العمل جاريا بالمعاهدة أو أصبح العمل جاريا بها فيما يخص هذه الدول؛
 - ب) ان تعرض دولة أخرى متعاقدة على تحفظ ما لا يحول دون العمل بالمعاهدة فيما بين الدولة المتعرضة والدولة المتحفظة ما عدا اذا عبرت الدولة المتعرضة صراحة عن عزمها على تطبيق خلاف ذلك؛
 - ج) ان الوثيقة المعبر فيها عن قبول احدى الدول الارتباط بمعاهدة والمشملة على تحفظ يعمل بها بمجرد ما تقبل التحفظ دولة أخرى متعاقدة على الاقل.
- 5 - لاجل تطبيق الفقرتين 2 و4 يعتبر التحفظ مقبولا من طرف دولة ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك اذا لم تبد هذه الدولة تعرضا على التحفظ اما عند انصرام اثني عشر شهرا الموالية لتاريخ تبليغه اياها واما في التاريخ الذي عبرت فيه عن قبولها الارتباط بالمعاهدة اذا حل هذا التاريخ فيما بعد.

الفصل 21

المفعول القانوني للتحفظات والتعرض عليها

- 1 - ان التحفظ الذي وقع اقراره بالنسبة لطرف آخر طبقا للفصول 19 و 20 و 23 :
 - أ) يغير بالنسبة للدولة المتحفظة فيما يخص علاقاتها مع هذا الطرف الآخر مقتضيات المعاهدة التي يشملها التحفظ بقدر ما ينص على ذلك التحفظ المذكور؛
 - ب) يغير هذه المقتضيات ضمن نفس الحدود بالنسبة لهذا الطرف الآخر فيما يخص علاقاته مع الدولة المتحفظة.

- 2 - يغير التحفظ مقتضيات المعاهدة بالنسبة للاطراف الاخرى في المعاهدة فيما يخص علاقاتها فيما بينها.
- 3 - اذا لم تبد احدى الدول المتعرضة على تحفظ ما تعرضها على العمل بالمعاهدة فيما بينها وبين الدولة المتحفظة فان المقتضيات التي يشملها التحفظ لا تطبق فيما بين الدولتين بقدر ما ينص على ذلك التحفظ.

الفصل 22

سحب التحفظات والتعرض عليها

- 1 - يمكن أن يسحب التحفظ في كل وقت وأن ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك دون حاجة الى أن توافق عليه الدولة التي قبلت التحفظ.
- 2 - يمكن في كل وقت وأن سحب تعرض على تحفظ ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك.
- 3 - يجب اعتبار ما يلي ما لم تنص المعاهدة أو ما لم يتفق على خلاف ذلك:
- (أ) لا يعمل بسحب تحفظ فيما يخص دولة أخرى متعاقدة الا اذا وقع تبليغه الى هذه الدولة؛
- (ب) لا يعمل بسحب تعرض على تحفظ الا اذا وقع تبليغ هذا السحب الى الدولة المتحفظة.

الفصل 23

المسطرة المتعلقة بالتحفظات

- 1- ان اجراءات التحفظ والقبول الصريح للتحفظ والتعرض على التحفظ، يجب أن تنجز كتابة وأن تبلغ الى الدول المتعاقدة والدول الاخرى المؤهلة للاشتراك في المعاهدة.
- 2- ان التحفظ الذي يقدم وقت التوقيع على المعاهدة مع التحفظ بخصوص المصادقة أو القبول أو الموافقة يجب أن تؤكد الدولة التي أبدته في الوقت الذي تعبر فيه عن قبولها الارتباط بالمعاهدة. ويعتبر التحفظ في مثل هذه الحالة مقدما في التاريخ الذي وقع تأكيده فيه.
- 3- ان القبول الصريح لتحفظ ما أو التعرض على تحفظ ما لا تدعو الحاجة إلى تأكيدهما اذا وقع تقديمهما قبل تأكيد هذا التحفظ.
- 4- يجب أن يقدم كتابة سحب تحفظ أو تعرض على تحفظ.

الفرع الثالث

دخول المعاهدات في حيز التنفيذ وتطبيقها بصفة موقته

الفصل 24

العمل بالمعاهدة

- 1- يعمل بالمعاهدة وفقا للكيفيات والتاريخ المنصوص عليهما في مقتضياتها أو باتفاق بين الدول المشاركة في المفاوضة.

2- يعمل بالمعاهدة، في حالة عدم وجود مثل هذه المقتضيات أو هذا الاتفاق، بمجرد ما تقبل جميع الدول المشاركة في المفاوضة الارتباط بالمعاهدة.

3- اذا قبلت احدى الدول الارتباط بمعاهدة في تاريخ يحل بعد العمل بالمعاهدة المذكورة فان هذه المعاهدة يعمل بها في هذا التاريخ بالنسبة للدولة المذكورة ما لم ينص فيها على خلاف ذلك.

4- ان مقتضيات المعاهدة التي تضبط التصديق على النص وقبول الدول الارتباط بالمعاهدة وكيفيات أو تاريخ العمل بها والتحفظات ومهام الدولة المودعة لديها المعاهدة وجميع المسائل الاخرى التي قد تدعو اليها الضرورة قبل العمل بالمعاهدة تطبق بمجرد اقرار النص.

الفصل 25

تطبيق المعاهدة بصفة مؤقتة

1- تطبق المعاهدة أو جزء من المعاهدة بصفة مؤقتة في انتظار العمل بها:

(أ) اذا كانت المعاهدة نفسها تنص على ذلك؛

(ب) أو اذا كانت الدول المشاركة في المفاوضة قد اتفقت على ذلك بكيفية أخرى.

2- ينتهى التطبيق الموقت لمعاهدة أو جزء من المعاهدة بالنسبة لدولة ما اذا أعلنت هذه الدولة الى الدول الاخرى المطبقة المعاهدة بصفة مؤقتة فيما بينها عن عزمها على عدم المشاركة في المعاهدة ما لم تنص المعاهدة أو ما لم تتفق الدول المشاركة في المفاوضة على خلاف ذلك.

الجزء الثالث

احترام المعاهدات وتطبيقها وتأويلها

الفرع الاول

احترام المعاهدات

الفصل 26

قاعدة الالتزام بالميثاق

ان كل معاهدة معمول بها تربط بين الاطراف ويجب أن تنفذها هذه الاطراف عن حسن نية.

الفصل 27

القانون الداخلي واحترام المعاهدات

لا يجوز أن يسند أحد الاطراف الى مقتضيات قانونه الداخلى لتبرير عدم تنفيذ معاهدة ما. ولا تمس هذه القاعدة بمقتضيات الفصل 46.

الفرع الثاني

تطبيق المعاهدات

الفصل 28

عدم رجعية مفعول المعاهدات

ان مقتضيات معاهدة ما لا تلزم أحد الاطراف فيما يخص عقدا أو فعلا سابقا لتاريخ العمل بهذه المعاهدة بالنسبة للطرف المذكور أو حالة انتهت في هذا التاريخ ما عدا اذا تجلت من المعاهدة نية مخالفة أو ثبتت حقيقة هذه النية من جهة أخرى.

الفصل 29

التطبيق التراخي للمعاهدات

تلزم المعاهدة كل طرف من الاطراف بالنسبة لمجموع تراهه ما عدا اذا تجلت من المعاهدة نية مخالفة أو ثبتت حقيقة هذه النية من جهة أخرى.

الفصل 30

تطبيق المعاهدات المتوالية المتعلقة بموضوع واحد

- 1- ان حقوق والتزامات الدول الاطراف في معاهدات متوالية متعلقة بموضوع واحد تحدد طبقا للفقرات الآتية مع مراعاة مقتضيات الفصل 103 من ميثاق الامم المتحدة.
- 2- اذا كانت احدى المعاهدات تنص على أنها مرتبطة بمعاهدة سابقة أو لاحقة أو على أنه لا ينبغي اعتبارها متنافية مع هذه المعاهدة رجحت مقتضيات المعاهدة الاخرى.
- 3- اذا كانت جميع الاطراف في المعاهدة السابقة مشتركة كذلك في المعاهدة اللاحقة دون أن ينتهى العمل بالمعاهدة السابقة أو يوقف تطبيقها عملا بالفصل 59 فان المعاهدة السابقة لا تطبق الا بقدر ما تكون مقتضيات متلائمة ومقتضيات المعاهدة اللاحقة.
- 4- اذا كانت الاطراف في المعاهدة السابقة غير مشتركة كلها في المعاهدة اللاحقة وجب اعتبار ما يلي:

(أ) تكون القاعدة المطبقة في العلاقات بين الاطراف في المعاهدتين في القاعدة المبينة في الفقرة 3؛

(ب) تضبط المعاهدة التي تشترك فيها الدولتان حقوقهما والتزاماتهما المتبادلة في العلاقات بين دولة طرف في المعاهدتين ودولة طرف في احدى هاتين المعاهدتين فقط.

- 5- تطبق الفقرة 4 بصرف النظر عن الفصل 41 وعن كل مسألة تتعلق بانتهاء أو توقيف العمل بمعاهدة ما وفقا للفصل 60 أو كل مسألة ترتبط بمسؤولية قد تترتب لدولة عن ابرام أو تطبيق معاهدة تكون مقتضياتها منافية للالتزامات التي تتحملها بالنسبة لدولة أخرى عملا بمعاهدة أخرى.

الفرع الثالث

تأويل المعاهدات

الفصل 31

القاعدة العامة

- 1- تؤول المعاهدة عن حسن نية حسب المدلول العادي المخول لعبارات المعاهدة في فحواها وعلى ضوء هدفها وموضوعها.
- 2- يشتمل الفحوى لاجل تأويل المعاهدة بالاضافة الى النص على المقدمة والملحقات:
 - أ) كل اتفاق له علاقة بالمعاهدة يبرم بين جميع الاطراف بمناسبة ابرام المعاهدة؛
 - ب) كل وثيقة يضعها طرف أو عدة أطراف بمناسبة ابرام المعاهدة وتقبلها الاطراف الاخرى باعتبارها وثيقة لها علاقة بالمعاهدة.
- 3- يراعى في أن واحد مع الفحوى:
 - أ) كل اتفاق يبرم فيما بعد بين الاطراف بشأن تأويل المعاهدة او تطبيق مقتضياتها؛
 - ب) كل عمل ينجز فيما بعد بخصوص تطبيق المعاهدة ويتم به اتفاق الاطراف على تأويل المعاهدة؛
 - ج) كل قاعدة ملائمة من القانون الدولي تطبق في العلاقات بين الاطراف.
- 4- يخول كل لفظ مدلولاً خاصاً اذا ثبت أن نية الاطراف تتجلى من ذلك.

الفصل 32

الوسائل التكميلية للتأويل

يمكن الالتجاء الى وسائل تأويل تكميلية ولاسيما للاشغال التمهيديّة والظروف التي ابرمت فيها المعاهدة قصد تأكيد المدلول الناتج عن تطبيق الفصل 31 أو تحديد المدلول اذا كان التأويل المنجز وفق الفصل 31.

أ) يجعل المدلول مشتملاً على التباس أو غموض؛

ب) أو يؤدي الى نتيجة غير ذات معنى أو غير معقولة.

الفصل 33

تأويل المعاهدات المصدق عليها في لغتين أو عدة لغات

- 1- اذا وقع التصديق على معاهدين في لغتين أو عدة لغات اعتمد على نصها بكل لغة من هذه اللغات ما عدا اذا نصت المعاهدة أو اتفقت الاطراف على ترجيح نص معين في حالة خلاف.

2- ان صيغة المعاهدة بلغة غير احدى اللغات المصدق فيها على النص لا تعتبر بمثابة نص مصدق عليه الا اذا نصت المعاهدة أو اتفقت الاطراف على ذلك.

3- تعتبر عبارات معاهدة ما ذات مدلول واحد في مختلف النصوص المصدق عليها.

4 - اذا ابرزت المقارنة بين نصوص مصدق عليها فرقا في المدلول لا يساعد تطبيق الفصلين 31 و32 على تجنبه تقرر اعتبار المدلول الذي يوفق بين النصوص المذكورة رعايا لهدف المعاهدة وموضوعها ما عدا في حالة ترجيح نص معين وفقا للفقرة 1.

الفرع الرابع

المعاهدات والدول غير المتعاقدة

الفصل 34

القاعدة العامة المتعلقة بالدول غير المتعاقدة

لا تترتب عن المعاهدة التزامات أو حقوق بالنسبة لدولة غير متعاقدة الا اذا وافقت على ذلك.

الفصل 35

المعاهدات المفروضة بموجبها التزامات على دول غير متعاقدة

يفرض التزام على دولة غير متعاقدة بموجب مقتضى من معاهدة ما اذا أرادت الاطراف في هذه المعاهدة فرض الالتزام بواسطة هذا المقتضى واذا عبرت الدولة غير المتعاقدة كتابة عن قبولها هذا الالتزام.

الفصل 36

المعاهدات المخولة بموجبها حقوق لدول غير متعاقدة

1- يخول حق لدولة غير متعاقدة بموجب مقتضى من معاهدة ما اذا كانت الاطراف في هذه المعاهدة تريد أن تخول بهذا المقتضى الحق المذكور الى دولة غير متعاقدة أو الى مجموعة الدول التي تنتمي اليها. أى الى جميع الدول واذا كانت الدولة غير المتعاقدة موافقة على ذلك. ويعتبر أن هناك موافقة ما لم يعبر عن عدمها ما عدا اذا كانت المعاهدة تنص على خلاف ذلك.

2- يتعين على كل دولة تمارس أحد الحقوق وفقا للفقرة 1 أن تحترم في ممارسة هذا الحق الشروط المبينة في المعاهدة أو المقررة وفقا لمقتضياتها.

الفصل 37

الغاء أو تغيير التزامات أو حقوق الدول غير المتعاقدة

1- اذا ترتب التزام بالنسبة لدولة غير متعاقدة وفقا للفصل 35 أصبح من غير الجائز الغاء هذا الالتزام أو تغييره دون موافقة الاطراف في المعاهدة والدولة غير المتعاقدة ما عدا اذا ثبت انها متفقة على خلاف ذلك.

2- اذا خول حق لدولة غير متعاقدة وفقا للفصل 36 أصبح من غير الجائز الغاء هذا الحق أو تغييره من لدن الاطراف عندما يثبت أنه كان من المقرر عدم الغائه أو تغييره دون موافقة الدولة غير المتعاقدة.

الفصل 38

قواعد المعاهدة التي تصبح الزامية

لدول غير متعاقدة بسبب عرف دولي

لا يحول أى مقتضى من مقتضيات الفصل 34 الى الفصل 37 دون أن تصبح احدى القواعد المبينة في المعاهدة الزامية لدولة غير متعاقدة باعتبارها قاعدة عرفية من القانون الدولي معترفا بها في هذا الصدد.

الجزء الرابع

تعديل المعاهدات وتغييرها

الفصل 39

القاعدة العامة المتعلقة بتعديل المعاهدات

يمكن أن تعدل المعاهدة باتفاق بين الاطراف وما عدا اذا كانت المعاهدة تنص على خلاف ذلك فان القواعد المبينة في الجزء الثانى تطبق على مثل هذا الاتفاق.

الفصل 40

تعديل المعاهدات المتعددة الاطراف

1- تجرى على تعديل المعاهدات المتعددة الاطراف الفقرات الآتية ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك.

2- كل اقتراح هادف الى تعديل معاهدة متعددة الاطراف فى العلاقات بين جميع الاطراف يجب أن يبلغ الى جميع الدول المتعاقدة التي يحق لكل واحدة منها أن تساهم فى:

(أ) القرار الواجب اتخاذه بشأن هذا الاقتراح؛

(ب) المفاوضة و ابرام كل اتفاق يهدف الى تعديل المعاهدة.

3- كل دولة مؤهلة للاشتراك فى المعاهدة تؤهل كذلك للاشتراك فى المعاهدة المعدلة.

4- ان الاتفاق المتعلق بالتعديل لا يلزم الدول المشتركة من قبل فى المعاهدة والتي لن تشترك فى هذا الاتفاق، ويطبق على هذه الدول المقطع (ب) من الفقرة الرابعة من الفصل 30.

5- كل دولة تشترك فى المعاهدة بعد اجراء العمل بالاتفاق المتعلق بالتعديل تعتبر ما لم تعبر عن نية مخالفة:

(أ) مشتركة فى المعاهدة المعدلة؛

(ب) مشتركة في المعاهدة غير المعدلة بالنسبة لكل طرف في المعاهدة لا يلزمه الاتفاق المتعلق بالتعديل.

الفصل 41

الاتفاقات الرامية الى تغيير معاهدات متعددة الاطراف

في العلاقات بين بعض الاطراف فقط

I - يجوز لطرفين أو عدة أطراف في معاهدة متعددة الاطراف ابرام اتفاق يهدف الى تغيير المعاهدة في العلاقات المتبادلة بينها فقط:

(أ) اذا كانت المعاهدة تنص على امكانية مثل هذا التغيير؛

(ب) أو اذا التغيير المقصود غير ممنوع في المعاهدة بشرط:

1- ان لا يمس بانتفاع الاطراف الأخرى بالحقوق التي تتوفر عليها في المعاهدة ولا بتنفيذ التزاماتها.

2- وان لا يتعلق بمقتضى لا تمكن مخالفته دون تعارض مع التحقيق الفعلى لهدف وموضوع المعاهدة في مجموعها.

II - يجب على الاطراف المعنية بالامر، ما لم تنص المعاهدة على خلاف ذلك في الحالة المقررة في المقطع (أ) من الفقرة 1، أن تعلن للاطراف الاخرى عزمها على ابرام الاتفاق والتغييرات التي يدخلها هذا الاتفاق على المعاهدة.

الجزء الخامس

بطلان تطبيق المعاهدات وانتهائه وتوقيفه

الفرع الأول

مقتضيات عامة

الفصل 42

صلاحية المعاهدات واستمرار العمل بها

1- لا يمكن أن ينازع في صلاحية المعاهدة أو في قبول دولة الارتباط بمعاهدة الا تطبيقا لهذه الاتفاقية.

2- ان انتهاء العمل بالمعاهدة أو فسخها أو انسحاب أحد الاطراف المشتركة فيها لا يمكن أن يتم الا تطبيقا لمقتضيات المعاهدة ومقتضيات هذه الاتفاقية وتطبق نفس القاعدة بالنسبة لتوقيف تطبيق معاهدة ما.

الفصل 43

الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي

بصرف النظر عن كل معاهدة

ان اجراءات بطلان المعاهدة أو انتهاء العمل بها أو فسخها أو انسحاب أحد الاطراف المشتركة فيها أو توقيف تطبيقها الناتجة عن تطبيق هذه الاتفاقية أو مقتضيات المعاهدة لا تمس في شيء بواجب احدي الدول، في الوفاء بكل التزام مبيّن في المعاهدة التي تخضع لها وفقا للقانون الدولي بصرف النظر عن المعاهدة المذكورة.

الفصل 44

امكانية العمل ببعض مقتضيات المعاهدة دون غيرها

1- ان الحق المنصوص عليه في احدي المعاهدات أو الناتج عن الفصل 56 والمخول لاحد الاطراف في الانسحاب منها أو توقيف تطبيقها لا يمكن أن يمارس الا بالنسبة لمجموع المعاهدة ما عدا اذا صت هذه المعاهدة أو اتفقت الاطراف على خلاف ذلك.

2- ان أحد أسباب بطلان المعاهدة أو انتهاء العمل بها أو انسحاب أحد الاطراف المشتركة فيها أو توقيف تطبيقها المعترف به طبقا لهذه الاتفاقية لا يمكن الاستناد اليه الا بالنسبة لمجموع المعاهدة ما عدا في حالة توفر الشروط المقررة في الفقرات الآتية وفي الفصل 60.

3- اذا كان السبب المذكور لا يشمل سوى بنود معينة فانه لا يمكن الاستناد اليه الا بالنسبة لهذه البنود وحدها عندما:

(أ) يمكن فصل هذه البنود عن باقى المعاهدة فيما يتعلق بتنفيذها؛

(ب) يتبين من المعاهدة أو يثبت من جهة أخرى أن قبول البنود المقصودة لم يشكل بالنسبة للطرف الآخر أو الاطراف الاخرى في المعاهدة قاعدة أساسية لقبولها الارتباط بالمعاهدة في مجموعها؛

(ج) يكون من غير الانصاف الاستمرار في تنفيذ باقى مقتضيات المعاهدة.

4- ان الدولة التي لها حق الاستناد الى التدليس أو الرشوة يجوز لها القيام بهذا الاجراء في الحالات المبينة في الفصلين 49 و50 اما بالنسبة لمجموع المعاهدة واما بالنسبة لبنود معينة فقط فيما يخص الحالة المشار اليها في الفقرة 3.

5- لا يقبل العمل ببعض مقتضيات المعاهدة دون الاخرى في الحالات المنصوص عليها في الفصول 51 و52 و53.

الفصل 45

فقد الحق في الاستناد إلى أحد أسباب بطلان المعاهدة

أو انتهاء العمل بها أو الانسحاب منها أو توقيف تطبيقها

تفقد كل دولة الحق في الاستناد إلى أحد أسباب بطلان المعاهدة أو انتهاء العمل بها أو الانسحاب منها أو توقيف تطبيقها عملا بالفصل 46 وما يليه إلى الفصل 50 أو الفصلين 60 و62 إذا كانت هذه الدولة بعد اطلاعها على الوقائع:

(أ) قد قبلت صراحة أنها تعتبر المعاهدة حسب الحالة صالحة أو ما زال العمل جاريا بها أو سيستمر العمل بها؛

(ب) أو يتعين نظرا لسلوكها اعتبارها موافقة حسب الحالة على صلاحية المعاهدة أو الاستمرار في العمل بها أو تطبيقها.

الفرع الثاني

بطلان المعاهدات

الفصل 46

مقتضيات القانون الداخلي المتعلقة بالاهلية لإبرام المعاهدات

1- ان التعبير عن قبول احدى الدول الارتباط بمعاهدة خلافا لاحد مقتضيات قانونها الداخلي المتعلقة بالاهلية لإبرام المعاهدات لا يمكن أن تستند إليه هذه الدولة باعتباره عيبا من عيوب قبولها ما عدا اذا كانت هذه المخالفة جلية وكانت تتعلق بقاعدة ذات أهمية أساسية من قانونها الداخلي.

2- تعتبر المخالفة جلية عند ما تكون بديهية بالنسبة لكل دولة تسلك في هذا الميدان مسلكا يتلاءم والعرف المعتاد وحسن النية.

الفصل 47

الحد من سلطة التعبير عن قبول احدى الدول

الارتباط بمعاهدة

إذا وقع بصفة خاصة الحد من سلطة ممثل في التعبير عن قبول احدى الدول الارتباط بمعاهدة معينة فان عدم مراعاة هذا الممثل للحد المذكور لا يمكن الاستناد اليه باعتباره عيبا من عيوب القبول المعبر عنه ما عدا اذا وقع تبليغ هذا الحد قبل التعبير عن القبول المذكور إلى الدول الاخرى المشاركة في المفاوضة.

الفصل 48**الخطأ**

- 1- يجوز لكل دولة الاستناد الى خطأ في معاهدة باعتباره عيبا من عيوب قبولها الارتباط بالمعاهدة اذا كان الخطأ يتعلق بفعل أو حالة تفترض هذه الدولة أنها كانت موجودة وقت ابرام المعاهدة وانها كانت تشكل قاعدة اساسية لقبول هذه الدولة الارتباط بالمعاهدة.
- 2- لا تطبق الفقرة 1 اذا ساهمت الدولة المذكورة في هذا الخطأ بسلوكها أو اذا كانت الظروف تساعد على تنبيهها الى امكانية ارتكاب خطأ.
- 3- ان الخطأ الذي لا يتعلق الا بتحرير نص المعاهدة لا يمس صلاحيتها في شيء ويطبق في هذه الحالة الفصل 79.

الفصل 49**التدليس**

اذا ادى الامر بدولة الى ابرام معاهدة على اثر تدليس من لدن دولة أخرى مشاركة في المفاوضات جاز لها الاستناد الى التدليس باعتباره عيبا من عيوب قبولها الارتباط بالمعاهدة.

الفصل 50**ارشاء ممثلى احدى الدول**

اذا وقع الحصول على قبول احدى الدول الارتباط بمعاهدة عن طريق ارشاء ممثلى هذه الدولة بتدخل مباشر أو غير مباشر لدولة أخرى مشاركة في المفاوضات جاز للدولة الاستناد الى هذه الرشوة باعتبارها عيبا من عيوب قبولها الارتباط بالمعاهدة.

الفصل 51**اكراه ممثل دولة على قبول الارتباط بمعاهدة**

ان التعبير عن قبول دولة الارتباط بمعاهدة لا يكون له أى مفعول قانونى اذا وقع الحصول عليه عن طريق اكراه ممثل هذه الدولة على ذلك بأعمال أو تهديدات موجهة ضده.

الفصل 52**اكراه دولة على ابرام معاهدة عن طريق التهديد****أو استعمال العنف**

تعتبر باطلة كل معاهدة وقع ابرامها عن طريق التهديد أو استعمال العنف خلافا لمبادئ القانون الدولى المدمجة فى ميثاق الامم المتحدة.

الفصل 53

المعاهدات المتنافية مع قاعدة لازمة من القانون الدولي العام

تعتبر باطلة كل معاهدة تكون وقت ابرامها متنافية مع قاعدة لازمة من القانون الدولي العام، ولأجل تطبيق هذه الاتفاقية تعتبر قاعدة لازمة من القانون الدولي العام كل قاعدة تقبلها وتعترف بها في جملتها المجموعة الدولية باعتبارها قاعدة لا تمكن مخالفتها ولا يجوز تغييرها الا بقاعدة جديدة من القانون الدولي العام تكتسى نفس الصبغة.

الفرع الثالث

انهاء العمل بالمعاهدات وتوقيف تطبيقها

الفصل 54

انهاء العمل بمعاهدة أو الانسحاب منها عملا بمقتضيات

المعاهدة أو بقبول الاطراف

يتم اثناء العمل بمعاهدة أو انسحاب أحد الاطراف منها:

(أ) طبقا لمقتضيات المعاهدة؛

(ب) أو في كل وقت وأن بقبول جميع الاطراف بعد استشارة الدول المتعاقدة الاخرى.

الفصل 55

عدد الاطراف في معاهدة متعددة الاطراف

الذي يقل عن العدد اللازم لدخول المعاهدة في حيز التنفيذ

ان المعاهدة المتعددة الاطراف لا يمكن أن ينتهي العمل بها لمجرد كون عدد الاطراف يقل عن العدد اللازم لدخولها في حيز التنفيذ ما عدا اذا كانت المعاهدة تنص على خلاف ذلك.

الفصل 56

الفسخ أو الانسحاب في حالة معاهدة لا تشتمل على مقتضيات

تتعلق بانتهاء العمل بها أو فسخها أو الانسحاب منها

1- ان المعاهدة التي لا تشتمل على مقتضيات تتعلق بانتهاء العمل بها ولا تنص على امكانية فسخها أو الانسحاب منها لا يجوز فسخها أو الانسحاب منها ما عدا:

(أ) اذا ثبت أنه كان في نية الاطراف قبول امكانية فسخها أو الانسحاب منها؛

(ب) أو اذا كان من غير الممكن استخلاص حق الفسخ أو الانسحاب من طبيعة المعاهدة.

2- يجب على كل طرف أن يعلن قبل الموعد باثني عشر شهرا على الاقل عن نيته في فسخ معاهدة أو الانسحاب منها طبقا لمقتضيات الفقرة 1.

الفصل 57

توقيف تطبيق معاهدة عملا بمقتضياتها أو بقبول الاطراف

ان تطبيق معاهدة بالنسبة لجميع الاطراف أو لطرف معين يمكن توقيفه:

(أ) طبقا لمقتضيات المعاهدة؛

(ب) أو في كل وقت وأن بقبول جميع الاطراف بعد استشارة الدول المتعاقدة الاخرى.

الفصل 58

توقيف تطبيق معاهدة متعددة الاطراف

باتفاق بين بعض الاطراف فقط

I- يجوز لطرفين أو عدة أطراف في معاهدة متعددة الاطراف ابرام اتفاق يهدف الى توقيف تطبيق مقتضيات المعاهدة بصفة مؤقتة فيما بينها فقط:

(أ) اذا كانت المعاهدة تنص على امكانية مثل هذا التوقيف؛

(ب) أو اذا كان التوقيف المقصود غير ممنوع في المعاهدة بشرط:

1- أن لا يمس باستفادة الاطراف الاخرى من الحقوق التي تتوفر عليها في المعاهدة ولا بتنفيذ التزاماتها.

2 - أن لا يكون متنافيا مع موضوع وهدف المعاهدة.

II - يجب أن تعلن الاطراف المقصودة الى الاطراف الاخرى عن نيتها في ابرام الاتفاق ومقتضيات المعاهدة التي تنوى توقيف تطبيقها ما عدا اذا كانت المعاهدة تنص على خلاف ذلك في الحالة المشار اليها في المقطع (أ) من الفقرة I.

الفصل 59

انهاء العمل بمعاهدة أو توقيف تطبيقها بصفة ضمنية

على اثر ابرام معاهدة لاحقة

1- يعتبر العمل منتهيا بمعاهدة عندما تبرم فيما بعد جميع الاطراف في هذه المعاهدة معاهدة تتعلق بنفس الموضوع وادا:

(أ) كان يتبين من المعاهدة اللاحقة أو يثبت من نية الاطراف أن هذا الموضوع يجب أن تبرم بشأنه المعاهدة المذكورة؛

(ب) أو كانت مقتضيات المعاهدة اللاحقة تنافي ومقتضيات المعاهدة السابقة الى حد يتعذر معه تطبيق المعاهدتين في آن واحد.

2 - يعتبر العمل بالمعاهدة السابقة موقوفا فقط اذا تبين من المعاهدة اللاحقة أو ثبت من جهة أخرى أن تلك هي نية الاطراف.

الفصل 60

انهاء العمل بمعاهدة أو توقيف تطبيقها

على اثر إخلال أحد الأطراف بالتزاماته فيها

I - ان اخلال أحد الطرفين اخلالا جوهريا بمعاهدة ثنائية تجيز للطرف الآخر الاستناد الى هذا الاخلال لانهاء العمل بالمعاهدة أو توقيف تطبيقها كلا أو بعضا.

II - ان اخلال أحد الاطراف اخلالا جوهريا بمعاهدة متعددة الاطراف يجيز:

(أ) للاطراف الاخرى العاملة باتفاق مشترك توقيف تطبيق المعاهدات كلا أو بعضا أو انهاء العمل بها:

1 - اما فى علاقاتها مع الدولة المخلة بالتزاماتها؛

2 - واما فيما بين جميع الاطراف.

(ب) لبعض الاطراف التى يمس بها الاخلال المذكور الاستناد الى هذا الاخلال لتوقيف تطبيق المعاهدة كلا أو بعضا فى العلاقات التى تربط بينها وبين الدولة المخلة بالتزاماتها؛

(ج) لكل طرف غير الدولة المخلة بالتزاماتها الاستناد الى الاخلال المذكور لتوقيف تطبيق المعاهدة كلا أو بعضا فيما يتعلق بهذا الطرف اذا كان نوع هذه المعاهدة يجعل الاخلال جوهريا بمقتضياته من لدن أحد الاطراف كفيلا بادخال تغيير جذرى على وضعية كل طرف من الاطراف فيما يرجع لتنفيذ التزاماته فيما بعد عملا بالمعاهدة.

III - يعتبر اخلالا جوهريا بمعاهدة لاجل تطبيق هذا الفصل:

(أ) كل رفض للمعاهدة غير ماذون فيه بموجب هذه الاتفاقية؛

(ب) أو كل اخلال باحد المقتضيات الاساسية التى يتوقف عليها تحقيق موضوع أو هدف المعاهدة.

IV - لا تمس الفقرات السابقة بأى مقتضى من المعاهدة يطبق فى حالة اخلال احدى الدول بالتزاماتها.

V - لا تطبق الفقرات 1 و 2 و 3 على المقتضيات المتعلقة بحماية الشخصية البشرية والمنصوص عليها فى المعاهدات ذات الصبغة الانسانية ولاسيما المقتضيات التى تمنع كل نوع من أنواع الانتقام بالنسبة للأشخاص الذين تحميمهم المعاهدات المذكورة.

الفصل 61

ظهور وضعية يتعذر معها تنفيذ المعاهدة

1- يمكن أن يستند كل طرف الى تعذر تنفيذ معاهدة عليه لانهاء العمل بها أو الانسحاب منها اذا كان هذا التعذر ناتجا عن الاختفاء أو الاندثار النهائى لاحد العناصر اللازمة لتنفيذ هذه المعاهدة، واذا كان هذا التعذر موقتا جاز الاستناد اليه فقط لتوقيف تطبيق المعاهدة.

2- لا يجوز أن تستند أحد الاطراف الى تعذر تنفيذ المعاهدة عليه لانتهاء العمل بها أو الانسحاب منها أو توقيف تطبيقها اذا كان هذا التعذر ناتجا عن اخلال الطرف الذى يستند اليه اما باحد التزامات المعاهدة واما باى التزام دولى آخر ازاء أي طرف آخر فى المعاهدة.

الفصل 62

وقوع تغيير أساسى فى الظروف

1- ان كل تغيير أساسى يطرأ على الظروف بالنسبة لما كانت عليه وقت ابرام المعاهدة ولم يكن متوقعا من الاطراف لا يجوز الاستناد اليه لانتهاء العمل بالمعاهدة أو الانسحاب منها ما عدا:

(أ) اذا كانت هذه الظروف تؤلف قاعدة أساسية لقبول الاطراف الارتباط بالمعاهدة؛
(ب) وكان من شأن هذا التغيير أن يحول بصفة جدية مدى الالتزامات الباقية الواجب تنفيذها عملا بالمعاهدة.

2- لا يمكن الاستناد الى تغيير أساسى للظروف لانتهاء العمل بالمعاهدة أو الانسحاب منها:

(أ) اذا كان الأمر يتعلق بمعاهدة تهدف الى تعيين حدود؛
(ب) أو اذا كان التغيير الاساسي ناتجا عن اخلال الطرف الذى يستند اليه اما باحد التزامات المعاهدة واما باى التزام دولى آخر ازاء كل طرف آخر فى المعاهدة.

3- اذا كان يجوز لاحد الاطراف طبقا للفقرتين السابقتين الاستناد الى تغيير أساسى للظروف لانتهاء العمل بالمعاهدة أو الانسحاب منها جاز له كذلك أن لا يستند اليه الا لتوقيف تطبيق المعاهدة.

الفصل 63

قطع العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية

ان قطع العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية بين أطراف فى معاهدة لا يكون له أى أثر على العلاقات القانونية التى تقرها المعاهدة بين هذه الاطراف ما عدا اذا كان وجود هذه العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية ضروريا لتطبيق المعاهدة.

الفصل 64

ظهور قاعدة لازمة جديدة من القانون الدولى العام

اذا ظهرت قاعدة لازمة جديدة من القانون الدولى العام اعتبرت كل معاهدة متنافية مع هذه القاعدة باطلة وأصبح العمل منتهيا بها.

الفرع الرابع

الاجراءات

الفصل 65

الاجراءات الواجب اتباعها بخصوص بطلان معاهدة

أو انتهاء العمل بها أو انسحاب أحد الاطراف منها

او توقيف تطبيقها

1- ان الطرف الذى يستند وفقا لمقتضيات هذه الاتفاقية الى أحد عيوب قبوله الارتباط بمعاهدة أو الى أحد أسباب النزاع فى صلاحيتها لانتهاء العمل بها أو الانسحاب منها أو توقيف تطبيقها يجب عليه أن يعلن عن نيته الى الاطراف الأخرى. ويجب أن ينص هذا الاعلان عن التدبير المزمع اتخاذه ازاء المعاهدة وعن الاسباب الداعية اليه.

2- اذا انصرم أجل لا يمكن، ما عدا فى حالة استعجال خاصة، أن يقل عن ثلاثة أشهر تبتدئ من تاريخ تسلم الاعلان ولم يصدر تعرض عن أى طرف جاز للطرف الذى وجه الاعلان أن يتخذ طبق الكيفيات المقررة فى الفصل 67 التدبير الذى ينوى اتخاذه.

3- اذا قدم تعرض من لدن طرف آخر وجب على الاطراف البحث عن حل بالوسائل المبينة فى الفصل 33 من ميثاق الامم المتحدة.

4- ليس فى الفقرات السابقة ما يمس بحقوق أو التزامات الاطراف المترتبة عن كل مقتضى معمول به فيما بينها بخصوص تسوية الخلافات.

5- ان عدم توجيه احدى الدول الاعلان المنصوص عليه فى الفقرة 1 لا يمنعها بصرف النظر عن الفصل 45 من توجيه هذا الاعلان فى شكل جواب الى طرف آخر يطلب تنفيذ المعاهدة أو يدعى الاخلال بمقتضياتها.

الفصل 66

اجراءات التسوية القضائية والتحكيم والتوفيق

اذا مضى أجل اثنى عشر شهرا على تاريخ تقديم التعرض ولم يتأت ايجاد حل طبقا للفقرة 3 من الفصل 65 وجب تطبيق الاجراءات الآتية:

(أ) يجوز لكل طرف فى نزاع يتعلق بتطبيق أو تأويل الفصل 53 أو 64 أن يعرض هذا النزاع بواسطة عريضة على نظر محكمة العدل الدولية ما عدا اذا قررت الاطراف باتفاق مشترك عرض النزاع على التحكيم؛

(ب) يجوز لكل طرف فى نزاع يتعلق بتطبيق أو تأويل أحد الفصول الاخرى بالجزء الخامس من هذه الاتفاقية أن يطبق الاجراءات المبينة فى الملحق بهذه الاتفاقية مع توجيه طلب بذلك الى الامين العام للامم المتحدة.

الفصل 67

الوثائق الرامية إلى التصريح ببطلان المعاهدة

أو إنهاء العمل بها أو الانسحاب منها أو توقيف تطبيقها

- 1- يجب أن يتم كتابة الاعلان المشار اليه في الفقرة 1 من الفصل 65.
- 2- ان كل عمل يرمى الى التصريح ببطلان معاهدة أو إنهاء العمل بها أو الانسحاب منها أو توقيف تطبيقها استنادا الى مقتضياتها أو الى الفقرة 2 أو 3 من الفصل 65 يجب أن يضمن في وثيقة تبلغ الى الاطراف الاخرى، واذا لم يوقع على هذه الوثيقة رئيس الدولة أو رئيس الحكومة أو وزير الشؤون الخارجية جاز أن يطلب من ممثل الدولة التي وجهت التبليغ الادلاء بوثائق تفويضة التام.

الفصل 68

الغاء الاعلانات والوثائق المنصوص عليها في الفصلين 65 و67

- ان الاعلانات أو الوثائق المنصوص عليها في الفصلين 65 و67 يمكن الغاؤها في كل وقت وأن قبل أن يجرى العمل بها.

الفرع الخامس

آثار بطلان معاهدة أو إنهاء العمل بها أو توقيف تطبيقها

الفصل 69

آثار بطلان معاهدة

- 1- تعتبر باطلة كل معاهدة يثبت بطلانها عملا بهذه الاتفاقية، ولا تكون لمقتضيات معاهدة باطلة اية قوة قانونية.
- 2- اذا انجزت أعمال على أساس مثل هذه المعاهدات:
 - (أ) يجوز لكل طرف أن يطلب من كل طرف آخر العمل قدر الامكان في علاقاتهما المتبادلة على اقرار الوضعية التي قد يكون عليها لو لم تنجز هذه الاعمال؛
 - (ب) لا يمكن أن تعتبر الاعمال المنجزة عن حسن نية قبل الاستناد الى البطلان غير مشروعة لمجرد بطلان المعاهدة.
- 3- في الحالات المشار اليها في الفصول 49 أو 50 أو 51 أو 52 لا تطبق الفقرة 2 بالنسبة للطرف المنسوب اليه التدليس أو الرشوة أو الاكراه.
- 4- اذا ما ظهر عيب في قبول دولة معينة الارتباط بمعاهدة متعددة الاطراف فان القواعد السابقة تطبق في العلاقات بين الدولة المذكورة والاطراف في المعاهدة.

الفصل 70

آثار انتهاء العمل بالمعاهدة

- 11- ان انتهاء العمل بمعاهدة طبقا لمقتضياتها أو وفقا لهذه الاتفاقية يترتب عنه ما يلي ما لم تنص المعاهدة أو تتفق الاطراف على خلاف ذلك:
- (أ) اعفاء الاطراف من واجب الاستمرار في تنفيذ المعاهدة؛
- (ب) عدم المس بالحقوق أو الالتزامات أو الاوضاع القانونية المحدثة لفائدة الاطراف على اثر تنفيذ المعاهدة قبل انتهاء العمل بها.
- 2- عند ما تفسخ احدى الدول معاهدة متعددة الاطراف أو تنسحب منها تطبق الفقرة 1 في العلاقات بين هذه الدولة وكل طرف آخر في المعاهدة ابتداء من تاريخ العمل بالفسخ أو الانسحاب المذكور.

الفصل 71

آثار بطلان معاهدة متنافية مع قاعدة لازمة

من القانون الدولي العام

- 1- يتعين على الاطراف في حالة معاهدة باطلة عملا بالفصل 53:
- (أ) العمل قدر الامكان على تجنب آثار كل عمل منجز على أساس مقتضى يتنافى والقاعدة اللازمة من القانون الدولي العام؛
- (ب) والحرص على التوفيق بين علاقاتها المتبادلة والقاعدة اللازمة من القانون الدولي العام.
- 2- يترتب ما يلي عن انتهاء العمل بالمعاهدة في حالة معاهدة تصبح باطلة وينتهي العمل بها وفقا للفصل 64:
- (أ) اعفاء الاطراف من واجب الاستمرار في تنفيذ المعاهدة؛
- (ب) عدم المس بالحقوق والالتزامات والاطراف القانونية المحدثة لفائدة الاطراف على اثر تنفيذ المعاهدة قبل انتهاء العمل بها، غير أن الحقوق والالتزامات والاطراف المذكورة لا يمكن الاحتفاظ بها بعد ذلك الا اذا كان الاحتفاظ بها لا يتنافى في حد ذاته مع القاعدة اللازمة الجديدة من القانون الدولي العام.

الفصل 72

آثار توقيف تطبيق المعاهدة

- 1- ان توقيف تطبيق المعاهدة عملا بمقتضياتها أو وفقا لهذه الاتفاقية يترتب عنه ما يلي ما لم تنص الاتفاقية أو تتفق الاطراف على خلاف ذلك:
- (أ) اعفاء الاطراف الموقف تطبيق المعاهدة فيما بينها من واجب الاستمرار في تنفيذ المعاهدة في علاقاتها المتبادلة خلال مدة التوقيف؛
- (ب) عدم المس بالعلاقات القانونية التي تقرها المعاهدة بين الاطراف.

2- يجب أن تمتنع الاطراف خلال مدة التوقيف من القيام بجميع الاعمال الرامية الى عرقلة استئناف تطبيق المعاهدة.

الجزء السادس

مقتضيات مختلفة

الفصل 73

حالات تعاقب دول أو مسؤولية دولة أو نشوب حرب

ليس من المفروض أن تطبق مقتضيات هذه الاتفاقية على أية مسألة قد تنشأ بمناسبة معاهدة على اثر تعاقب دول أو نظرا لتحمل دولة مسؤولية دولية أو نشوب حرب بين دول.

الفصل 74

العلاقات الدبلوماسية أو القنصلية و ابرام المعاهدات

ان قطع العلاقات الدبلوماسية أو العلاقات القنصلية أو عدم وجود مثل هذه العلاقات بين دولتين أو عدة دول لا يحول دون ابرام معاهدات بين الدول المذكورة، ولا يكون لابرام معاهدة ما فى حد ذاته أى مفعول فيما يرجع للعلاقات الدبلوماسية أو العلاقات القنصلية.

الفصل 75

حالة دولة معتدية

لا يكون لمقتضيات هذه الاتفاقية أى مفعول على الالتزامات المترتبة بمناسبة معاهدة ما فيما يخص دولة معتدية عن تدابير متخذة طبقا لميثاق الامم المتحدة بالنسبة للاعتداء الذى ارتكبه الدولة المذكورة.

الجزء السابع

الدولة المودعة لديها المعاهدة

والتبليغات والتصحيحات والتسجيل

الفصل 76

الدول المودعة لديها المعاهدات

1- تعين الدولة المودعة لديها معاهدة الدول المشاركة فى المفاوضات اما بالتنصيص على ذلك فى المعاهدة نفسها أو باية طريقة أخرى ويمكن أن تودع المعاهدة لدى دولة أو عدة دول أو لدى منظمة دولية أو الموظف الاداري الرئيسى لهذه المنظمة.

2- تكتسى مهام المودعة لديه المعاهدة صبغة دولية ويتعين عليه القيام بمهامه بكل نزاهة وانصاف. وينبغى بصفة خاصة ان لا يؤثر على الاضطلاع بهذه المهمة عدم دخول معاهدة ما فى حيز التنفيذ بين بعض الاطراف أو نشوب خلاف بين احدى الدول والدولة المودعة لديها المعاهدة فيما يتعلق بممارسة مهام هذه الاخيرة.

الفصل 77

مهام المودعة لديه المعاهدة

1- تنحصر مهام المودعة لديه المعاهدة على الخصوص فيما يلي ما لم تنص المعاهدة أو تتفق الاطراف على خلاف ذلك:

- (أ) ضمان المحافظة على النص الاصلى للمعاهدة ووثائق التفويض التام المسلمة اليه؛
- (ب) وضع نسخ مشهود بمطابقتها للنص الاصلى وجميع النصوص الاخرى للمعاهدة المحررة بلغات أخرى والتي يمكن أن تنص عليها المعاهدة وتبليغها الى الاطراف فى المعاهدة والى الدول المؤهلة للاشتراك فيها؛
- (ج) تلقى جميع التوقيعات على المعاهدة وتلقى وصيانة جميع الوثائق والاعلانات والتبليغات المتعلقة بالمعاهدة؛
- (د) التأكد مما اذا كانت التوقيعات أو الوثائق أو الاعلانات أو التبليغات المتعلقة بالمعاهدة صحيحة من حيث الشكل والجوهر والقيام عند الاقتضاء بابلاغ الامر الى الدولة المقصودة؛
- (هـ) اخبار الاطراف فى المعاهدة والدول المؤهلة للاشتراك فيها بجميع الاعمال والاعلانات والتبليغات المتعلقة بالمعاهدة؛
- (و) أخبار الدول المؤهلة للاشتراك فى المعاهدة بالتاريخ الذى وقع فيه تلقى أو ايداع العدد اللازم لدخول المعاهدة فى حيز التنفيذ من التوقيعات أو وثائق المصادقة أو القبول أو الموافقة أو الانخراط؛
- (ز) تسجيل المعاهدة لدى أمانة منظمة الامم المتحدة؛
- (ح) القيام بالمهام المعينة فى مقتضيات أخرى من هذه الاتفاقية.

2- اذا نشأ خلاف بين دولة والدولة المودعة لديها المعاهدة بشأن مهام هذه الاخيرة وجب على الدولة المودعة لديها المعاهدة أن تبلغ الأمر الى الدول الموقعة والدول المتعاقدة أو عند الاقتضاء إلى الهيئة المختصة التابعة للمنظمة الدولية المعنية بالامر.

الفصل 78

الاعلانات والتبليغات

ان كل اعلان أو تبليغ تقوم به احدى الدول عملا بهذه الاتفاقية يجب ما لم تنص المعاهدة أو هذه الاتفاقية على خلاف ذلك:

- (أ) ان يوجه مباشرة، ان لم تكن هناك دولة مودعة لديها المعاهدة، الى الدول المرسل اليها أو الى الدولة المودعة لديها المعاهدة ان كانت موجودة؛
- (ب) ان لا يعتبر منجزا من طرف الدولة المقصودة الا ابتداء من التاريخ الذى تتلقاه فيه الدولة المرسل اليها أو عند الاقتضاء الدولة المودعة لديها المعاهدة؛

(ج) ان لا يعتبر، اذا وجه الى دولة مودعة لديها المعاهدة، مستلما من طرف الدولة المرسل اليها الا ابتداء من الوقت الذى تتلقى فيه هذه الدولة من الدولة المودعة لديها المعاهدة الاخبار المقرر فى المقطع (هـ) الفقرة 1 من الفصل 77.

الفصل 79

تصحيح الاخطاء الواردة فى نصوص المعاهدة

او النسخ المشهود بمطابقتها لها

1- اذا وقع التصديق على نص معاهدة ثم اتفقت الدول الموقعة والدول المتعاقدة على أن هذا النص يشتمل على خطأ ما وجب تصحيح الخطأ باحدى الوسائل المبينة بعده ما لم تتفق الدول المذكورة على طريقة تصحيح أخرى:

(أ) تصحيح النص حسب المدلول الملائم والتوقيع على التصحيح من طرف الممثلين المؤهلين لذلك بصفة قانونية؛

(ب) وضع وثيقة أو تبادل وثائق تتضمن التصحيح الذى كان من الواجب ادخاله على النص؛

(ج) وضع نص مصحح لمجموع المعاهدة وفقا للمسطرة المتبعة فى النص الاصلى.

2- اذا كان الامر يتعلق بمعاهدة مودعة لدى احدى الدول وجب على هذه الدولة ان تبلغ الى الدول الموقعة والدول المتعاقدة الخطأ واقتراح تصحيحه مع تعيين أجل ملائم يمكن التعرض فيه على التصحيح المقترح، واذا انصرم هذا الاجل:

(أ) وجب على الدولة المودعة لديها المعاهدة، ان لم يقدم تعرض، انجاز تصحيح النص والتوقيع عليه وتحرير محضر بتصحيح النص وتبليغ نسخة منه الى الاطراف فى المعاهدة والى الدول المؤهلة للاشتراك فيها؛

(ب) وجب على الدولة المودعة لديها المعاهدة، ان قدم تعرض، تبليغ التعرض الى الدول الموقعة والدول المتعاقدة.

3- ان القواعد المبينة فى الفقرتين 1 و2 تطبق كذلك عندما يصدق على النص فى لغتين أو عدة لغات وعندما يظهر أن هناك عدم تطابق تتفق الدول الموقعة والدول المتعاقدة على تصحيحه.

4- يعوز النص المصحح النص الفاسد بكامله ما لم تتفق الدول الموقعة والدول المتعاقدة على خلاف ذلك.

5- يبلغ تصحيح نص المعاهدة الذى وقع تسجيله الى أمانة منظمة الامم المتحدة.

6- اذا أثبت خطأ فى نسخة مشهود بمطابقتها لاصل معاهدة حررت الدولة المودعة لديها المعاهدة محضرا بالتصحيح وبلغت نسخة منه الى الدول الموقعة والدول المتعاقدة.

الفصل 80

تسجيل المعاهدات ونشرها

1- توجه المعاهدات بعد دخولها فى حيز التنفيذ إلى أمانة منظمة الامم المتحدة قصد تسجيلها أو تصنيفها وادراجها فى الفهرس حسب الحالة وقصد نشرها.

الجزء الثامن

2- يعتبر تعيين المودعة لديه المعاهدة بمثابة ترخيص له فى القيام بالاعمال المشار اليها فى الفقرة السابقة.

مقتضيات ختامية

الفصل 81

التوقيع

تعرض هذه الاتفاقية للتوقيع عليها من لدن جميع الدول الاعضاء فى منظمة الامم المتحدة أو الاعضاء فى هيئة مختصة أو فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن لدن كل دولة طرف فى القانون الاساسى لمحكمة العدل الدولية وكل دولة أخرى تدعوها الجمعية العامة للامم المتحدة للاشتراك فى الاتفاقية وذلك طبق الكيفية الآتية: الى غاية 30 نونبر 1969 بالوزارة الفديرالية للشؤون الخارجية بجمهورية النمسا ثم الى غاية 30 أبريل 1970 فى مقر منظمة الامم المتحدة بنيويورك.

الفصل 82

المصادقة

تعرض هذه الاتفاقية للمصادقة عليها، وتودع وثائق المصادقة لدى الامين العام للامم المتحدة.

الفصل 83

الانخراط

تبقى هذه الاتفاقية معروضة للانخراط فيها من لدن كل دولة داخلية فى أحد الاصناف المبينة فى الفصل 81 وتودع وثائق الانخراط لدى الامين العام للامم المتحدة.

الفصل 84

دخول الاتفاقية فى حيز التنفيذ

1- تدخل هذه الاتفاقية فى حيز التنفيذ ابتداء من اليوم الثلاثين الموالى لتاريخ ايداع الوثيقة الخامسة والثلاثين للمصادقة أو الانخراط.

2- تدخل الاتفاقية فى حيز التنفيذ، فيما يخص كل دولة تصادق على الاتفاقية أو تنخرط فيها بعد ايداع وثيقة المصادقة أو الانخراط الخامسة والثلاثين، ابتداء من اليوم الثلاثين الموالى لايداع هذه الدولة وثيقة مصادقتها أو انخراطها.

الفصل 85

النصوص المصدق عليها

ان النص الاصلى للاتفاقية المصدق كذلك على نصوصها باللغات الانجليزية والصينية والاسبانية والفرنسية والروسية يودع لدى الامين العام لمنظمة الامم المتحدة. وثقة بذلك وقع على هذه الاتفاقية المفوضون الممضون أسفله المأذون لهم بصفة قانونية من طرف حكوماتهم. وحرر بفيينا يوم ثالث وعشرى مايو سنة الف وتسعمائة وتسع وستين.

الملحق

1- يضع الامين العام للامم المتحدة ويمسك لائحة للموفقين تتألف من رجال للقانون ذوى أهلية وخبرة. وتحقيقا لهذه الغاية تدعى كل دولة عضو فى منظمة الامم المتحدة أو مشتركة فى هذه الاتفاقية لتعيين موفقين اثنين وتتألف اللائحة من أسماء الاسخاص المعينين بهذه الكيفية. ويباشر تعيين الموفقين بما فيهم الذين يعينون لشغل منصب شاغر بصفة طارئة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، وعند انصرام المدة التى عين من أجلها الموفقون يستمر هؤلاء فى مزاولة المهام التى وقع اختيارهم من أجلها وفقا للفقرة الآتية:

2- عندما يعرض طلب على الامين العام وفقا للفصل 66 يحيل الامين العام الخلاف على لجنة للتوفيق تتألف كما يلى:

تعين الدولة أو الدول التى هى طرف من أطراف النزاع:

(أ) موقفا من جنسية هذه الدولة أو احدى هذه الدول يختار أو لا يختار من اللائحة المشار اليها فى الفقرة 1؛

(ب) وموقفا ليست له جنسية هذه الدولة أو احدى هذه الدول يختار من اللائحة.

وتتولى الدولة أو الدول التى هى الطرف الآخر فى النزاع تعيين موفقين اثنين طبق نفس الكيفية، ويجب أن يعين الاربعة موفقين الذين اختارتهم الاطراف خلال أجل سنتين يوما يبتدىء من التاريخ الذى يتلقى فيه الامين العام الطلب المذكور.

وخلال السنتين يوما الموالية للتعيين الاخير يعين الاربعة موفقين موقفا خامسا يختار من اللائحة ويتولى الرئاسة.

وإذا لم يتم تعيين الرئيس أو أى موقف من الموفقين الآخرين خلال الاجل المعين اعلاه لهذا الغرض باشر الامين العام التعيين خلال السنتين يوما الموالية لانصرام الاجل المذكور، ويجوز للامين العام أن يعين فى منصب الرئيس اما أحد الاشخاص المدرجين فى اللائحة واما أحد اعضاء لجنة القانون الدولى، ويمكن تمديد أى أجل من آجال التعيين باتفاق الاطراف فى النزاع.

ويجب أن يشغل كل منصب شاغر طبق الكيفية المحددة بخصوص التعيين الاولى.

- 3- تتولى لجنة التوفيق تحديد مسطرتها الخاصة ويمكن أن تطلب اللجنة بعد موافقة الاطراف فى النزاع من كل طرف فى المعاهدة موافقتها بوجهات نظره شفويا أو كتابة، وتتخذ مقررات وتوصيات للجنة بأغلبية أصوات خمسة من أعضائها.
- 4- يمكن أن تخبر اللجنة الاطراف فى النزاع بكل تدبير قد يسهل اتخاذه الحصول على تسوية بالمرضاة.
- 5- تستمع اللجنة الى الاطراف وتبحث الادعاءات والتعرضات وتقدم اقتراحات الى الاطراف قصد مساعدتها على تسوية الخلاف بالمرضاة.
- 6- تقدم اللجنة تقريراً خلال الاثنى عشر شهرا الموالية لتأسيسها، ويودع تقريرها لدى الامين العام ويبلغ الى الاطراف فى النزاع، غير أن تقرير اللجنة بما فيه من استنتاجات حول الوقائع والمسائل القانونية لا يلزم الاطراف ولا يتعدى كونه بيانا لتوصيات تعرض على نظر الاطراف قصد تيسير تسوية النزاع بالمرضاة.
- 7- يقدم الامين العام الى اللجنة المساعدة والتسهيلات التى قد تحتاج اليها وتحمل منظمة الامم المتحدة نفقات اللجنة.